

الإجابة النموذجية لأسئلة السداسي الأول في مقياس
"الدولة والمجتمع المدني"
طلبة السنة الثانية/ دفعة 25-26

أستاذ المادة/ د. علي بن ظاهر

الأسئلة المطروحة:

س1- ثمة مفاهيم محورية وأخرى مساعدة في التحليل أذكرها مع تبيان مدلولاتها؟
س2- مثلت القراءات المطلوبة أهم محور قدم في المقياس وكان الغرض من ذلك تتبع الفكر السياسي وفهم تجليات المفاهيم الرئيسية التي أصل لها أصحابها. استعن بمرجع واحد وبين أهم مداخله و مخارجه.

الإجابة عن السؤال الأول: (ثمانية 08 نقاط)

- **المفاهيم المحورية:** وهي المفاهيم الظاهرة في عنوان المقياس المقرر " الدولة والمجتمع المدني"

- **الدولة:** جاء التعريف الجامع لمفهوم الدولة في المنظور الاجتماعي والسياسي والقانوني على أن ظاهرة الدولة تمثل: واقعة تاريخية - مؤسسة المؤسسات- جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة ذات سيادة.
- **المجتمع المدني:** يمثل مجموعة العلائق والوسائط التي تحاول أن تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة وتعمل على تحقيق الأغراض الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

- **المفاهيم المساعدة:** وهي مفاهيم غير ظاهرة وغير بارزة في عنوان المقياس، لكن مفاهيم تبقى مصاحبة وملازمة للمفاهيم الرئيسية وطبيعة الموضوع ومتغيراته هي التي تدفع الباحث إلى الكشف عنها واستخدامها كلما فرضت عملية التحليل ذلك. ومنها: السلطة- النظام السياسي- القوة- الصراع- النخبة- الثقافة السياسية- المجتمع السياسي- المجتمع الأهلي.....
وفي العموم هي مفاهيم مساعدة تتطلبها منهجية التحليل في العلوم السياسية وتفرضها التخصصات الأخرى كالاقتصاد وعلم الاجتماع السياسي..... ويمكن تقديم بعض التعريفات للمفاهيم بهذا الشكل:

- **السلطة:** كمفهوم يشير إلى المقدرة في فرض الإرادة على الآخرين عن طريق قانون التنظيم الاجتماعي لغرض تحقيق الأمن وتفاذي الفوضى من خلال الاعتماد على القوة والشرعية أو الإقناع.

- **النظام السياسي:** إطار متكامل من المؤسسات القانونية والدستورية المرتبطة بمجموعة القيم الثقافية والسياسية الضابطة و التي تحكم عملية صنع القرار وتخصيص الموارد والسلطة في المجتمع، بهدف تحقيق أهداف الدولة.

- **الصراع:** يمثل حالة من التنافر والتعارض بين مجموعة إرادات نتيجة الاختلاف في التوجهات والقيم والاهداف وتضارب المصالح واختلاف موازين القوى
النخبة: مفهوم يشير إلى صفوة المجتمع المتمكنة في المعرفة والنفوذ أو المتحكمة في السيطرة عن طريق مؤهلات الكفاءة أو امتلاك الثروة

- الثقافة السياسية: مفهوم يشير إلى مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات والمعارف المحددة للعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، كما يشير من جهة أخرى إلى مجموعة القيم المشكلة لرؤية المجتمع وسلوكه تجاه السلطة والحكم والعملية السياسية، وتحدد ، وتتغير عبر الزمن وتختلف بين المجتمعات والأفراد. وهي جزء من الثقافة العامة وتكتسب عبر التنشئة السياسية.

- المجتمع السياسي: صورة لواقع اجتماعي وسياسي تمثل فيه السلطة احتكارا فعليا لوسائل العنف المشروع ولا تعدو أن تكون الدولة إلا صورة منظمة له.

- المجتمع الأهلي: مفهوم معبر عن حالة كاشفة لمجموع البرامج والأنشطة التقليدية الأخرى المنضوية تحت باقي مكونات المجتمع المدني المستندة إلى روابط القرابة والجوار والمذهب والطائفة والعشيرة ومجالس الأحياء ومشايخ المدارس الممهدة لتشكل المجتمع المدني في المنظور العربي الإسلامي.

السؤال الثاني: (12 نقطة)

بالنسبة للقراءات المطلوبة تمثل مجموع المراجع المقدمة في المحاضرات. وهي في العموم تعكس مراجع مؤصلة لموضوع الدولة والمجتمع المدني. ولذلك فإن الإجابات المقدمة بخصوص الاستفادة من المرجع وعلاقته بعنوان المقياس يجب ان تقوم بتتبع الفكر السياسي وفهم تجليات المفاهيم الرئيسية التي أصل لها أصحابها. محاولة بذلك البحث عن مرجع واحد يمثل مقارنة مرجعية مؤصلة في المقرر الدراسي و يمكن الإستعانة بأحد القراءات التالية مع تبيان مداخلها ومخارجها على سبيل المثال:

- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة. ط1، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- ك. ماركس، الأيدولوجيا الألمانية. (ترجمة قواد داويوي)، دار دمشق بدون تاريخ.
- نيكولاس ميكيافيلي، الأمير (خطاب في فن تدبير الحكم). ترجمة: عبد القادر الجحموسي، ط1، الرباط: دار الأمان، 2004.
- هيجل، مبادئ فلسفة الحق. (ترجمة تسيير شيخ الأرض)، دمشق، وزارة الثقافة، 1974.
- أفلاطون، الجمهورية. ط1. الجزائر: موفر للنشر، 1990.
- أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية. (ترجمة فواز طرابلس)، بيروت، 1971.
- جون لوك، رسالة ثنائية في الحكم المدني. (ترجمة ماجد فخري)، بيروت، 1959.

والطالب مطالب هنا باختيار مرجع واحد من بين هذه المراجع مبينا في ذلك مداخله ومخارجها والتي لها علاقة بموضوع الدولة والمجتمع المدني. وليقع اختيارنا مثلا على كتاب "المقدمة لعبد الرحمان بن خلدون"

يعرض ابن خلدون في مقدمته نموذجا تاريخيا واجتماعيا وسياسيا، يسرد فيه الوقائع والأحداث ويقوم بتحليلها استنادا إلى سير أنباء النخب الحاكمة المتعاقبة على رئاسة الدولة الإسلامية في إطار جملة العوامل والظروف العامة المساهمة في تكوينها وعلى رأسها تأثير العصبية الدينية والقبلية. إذ تقوم هذه الأخيرة بعملية تجميع الأفراد والجماعات في الوقت الذي تنمو وتتطور بداخلها، مشكّلة بذلك عصبية واحدة متغلّبة على جميع العصبية "وإنما الصحيح المعتبر في الغالب حال العصبية أن يكون في أحد الجانبين عصبية واحدة جامعة لكلهم".

كان لابد في نظر بن خلدون من قوة تضع حدا للفوضى والافتتال والتمزق والانقسام وتُهيئ فرص الأمن والاستقرار، إنها سلطة الدولة التي تحقق في الأخير هدفاً أسمى وهو العمران البشري. و "السبب في ذلك أن الدول العامة في أولها يصعب على النفوس الانقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب للغرابة، وأن الناس لم يألفوا ملكها ولا اعتادوه. فإذا استقرت الرئاسة في أهل النصاب المخصوص بالملك في الدولة وتوارثوه واحداً بعد آخر في أعقاب كثيرين ودول متعاقبة نسيت النفوس شأن الأولوية، واستحكمت لأهل ذلك النصاب صبغة الرئاسة، ورسخ العقائد دين الانقياد لهم والتسليم".

لكن ابن خلدون وضع نهاية لهذه الدولة عندما تصل سلطتها إلى مستوى تنحرف فيه عن هدفها وغايتها، فيحدث فيه الفراغ وعندئذ تصبح الدولة عرضة للإسراف والتبذير في قانون طبيعي يصف فيه الدول والمجتمعات كما هي عليه ضمن خمسة أطوار حددها على الشكل الآتي:

✓ الطور الأول: الغلبة والاستيلاء على الحكم.

✓ الطور الثاني: استبداد الحكم.

✓ الطور الثالث: الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك.

✓ الطور الرابع: القنوع والمسالمة.

✓ الطور الخامس: الإسراف والتبذير، وهو الطور الأخير الذي تهرم فيه الدولة وتنقرض.

هكذا صور (ابن خلدون) الدولة بهذا الشكل، تنمو وتتطور من مرحلة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، فتارة تكون رئاسة وتارة تكون ملكاً وتارة تكون خلافة، وفي كل الحالات تلجأ نخبتها الاجتماعية والسياسية إلى البحث عن واسطة تنظم شؤون الحياة وتحقق الأمن والاستقرار وتنجز العمران البشري عن طريق سلطة قوية وعصبية متينة تبقى هي الأصل المادي والمعنوي الذي يؤسس المجتمع و الدولة على السواء.

لكن سرعان ما تنضج الدولة في نظر ابن خلدون وتكتمل عصبيتها عند انتقالها من المجتمع البدوي إلى التجمع الحضري، حيث تميل إلى الضياع بسبب انحراف نخبتها عن معالجة تراكماتها دون الوقوف على مواطن الضعف والإسراف والتبذير، وحينها يصبح من المتعذر بقاء الدولة وديمومتها.

يُسمى المجتمع المدني في "مصطلحه الحديث" عند ابن خلدون بالتجمع الحضري والذي تتكون فيه الدولة التي لا يمكن أن توجد إلا في ظلها ضمن عملية التحول من التجمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن الذي تنضج فيه "العصبية". وهو الشرط الذي يضعه بن خلدون في كل تجمع حتى تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي إلى غاية مرحلة الاكتمال، إذ يذكر في مقدمته على أن تأسيس الدولة "إنما يكون بالعصبية وأنه لابد من عصبية كبرى جامعة للعصائب، مستتعبة لها، وهي عصبية صاحب الدولة الخاصة من عشيرة وقبيلة".

يضيف (ابن خلدون) "فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى"، أي بعد تحول الأفراد والجماعات من طور البداوة إلى الطور الثالث من التجمع الحضري، وهو التجمع الحضري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك، تجمعاً حضرياً يتسم بكل مقومات النمو والقوة والصنائع المؤدية إلى قيام الدولة.

تظهر الدولة هنا في المقرب الخلدوني كمتغير تابع له علاقة بالنتيجة، وأما المجتمع المدني فهو المتغير المستقل الذي تتشكل فيه العصبيات وتلتحم مع بعضها وهو الذي تتكون

فيه الدولة ومن ثمّ فبقائها محكوم ببقاء المجتمع المدني واستمراريته.
هذا هو الذي يفهم من خلال رؤية ابن خلدون للمجتمع والدولة وهذا هو المجتمع المدني
الناشئ من سياق الحضارة العربية الإسلامية ومن خصوصية التجربة المجتمعية والسياسية
التي تؤكد على مدنية المجتمع التي ظلت تكويناته طرفا فاعلا ضمن العملية السياسية، وظل
فيها المسجد محورا فاعلا ضمن هذه التكوينات مهما كانت طبيعة السلطة وطبيعة نخبها
الاجتماعية والسياسية الصاعدة والهابطة على مستوى النظم السياسية طيلة فترات التاريخ
العربي الإسلامي.